

حقوق متساوية وفرص متساوية: التعليم الجامع للأطفال ذوي الإعاقة

تقرير سياسة جديد للحملة العالمية للتعليم حول التعليم والإعاقة.

شرح التقرير

يركز التقرير الجديد للحملة العالمية للتعليم على الإعاقة والتعليم، ويسلط الضوء على التحديات العميقة التي يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة في تحقيق حقهم في التعليم.

ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يكون الأطفال ذوي الإعاقة المجموعة الأكثر استبعاداً من التعليم، وحتى عندما يلتحق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدرسة، فإن فرص التعليم الوحيدة المتاحة تكون في مدارس منفصلة، مما يزيد من تهميشهم وعزلهم عن مجتمعهم.

يشمل هذا التقرير الأدلة الحالية حول حجم التحدي، وإبراز مستويات الاستبعاد من التعليم التي يواجهها الأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك العوائق المشتركة التي يواجهونها في الحصول على التعليم النوعي والجيد. كما يهدف إلى طرح قضية التعليم الجامع، حيث يتم دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العادية، وحيث تستجيب الفصول الدراسية والمدارس وتنكيف على نحو أكثر فعالية لثبتيه احتياجاتهم. وأخيراً، يلخص التقرير استجابات السياسة العامة التي يمكن أن تساعد في خفض الحواجز المشتركة - من الأسرة، والمجتمعات المحلية والحكومة الوطنية، وصولاً إلى المجتمع الدولي- كما ويحدد مجموعة واضحة من مجالات العمل وتوصيات السياسة للحكومات والجهات المانحة والمجتمع الدولي.

وقد تم إنتاج هذا التقرير بدعم من المنظمة الدولية للمعايير والحملة العالمية للتعليم.

الطرح الأساسي

في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يكون الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة لأن يكونوا خارج المدرسة مقارنة مع أي مجموعة أخرى من الأطفال. كما ويحقق الأطفال ذوي الإعاقة معدلات منخفضة جداً من الالتحاق الأولي بالمدارس. وحتى عند التحاقهم بالمدرسة، غالباً ما يكون الأطفال الذين يعيشون مع الإعاقة أكثر عرضة للتسرب وترك المدرسة في وقت مبكر. وفي بعض البلدان، فإن وجود الإعاقة يضاعف من فرصة عدم وجود الطفل في المدرسة، مقارنة مع أقرانهم غير ذوي الإعاقة. وبالتالي، فمن غير المستغرب أنه وفي العديد من البلدان يشكل الأطفال المعوقون الغالبية العظمى ممن هم خارج المدرسة. وبالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة الذين تمكنوا فعلاً من الالتحاق بالفصول الدراسية، فإن نوعية وشكل التعليم المدرسي الذي يتلقونه - في كثير من الأحيان في مدارس منفصلة - يضاعف من عملية استبعادهم من المدارس العادية ويسهم في ترسيخ المفاهيم المجتمعية الموجودة مسبقاً حول الإعاقة.

وتعد عملية معالجة هذا التمييز الشديد أمر شديد الإلحاح وعلى عدة صعد. أولاً، هذا الحرمان من الحق في التعليم يسلب الأطفال فوائد تعليمية مستقبلية، وإتاحة الفرصة للوصول إلى الحقوق الأخرى- على سبيل المثال، عن طريق الحد من فرص العمل أو المشاركة في الشؤون المدنية في وقت لاحق في الحياة. فمن شأن ذلك أن يحد من المشاركة الكاملة في المجتمع، وتفاقم الإقصاء، والحد من فرصة الشخص للهروب من الفقر. وغالباً ما يمثل الاستبعاد من الفصول الدراسية بداية حياة مليئة بالاستبعاد من المجتمع. وهذا يعني بالإضافة إلى غيره من الحواجز التي يواجهها الناس الذين يعيشون مع الإعاقة أنهم عادة ما يكونوا من بين أفقر الفقراء.

كما ويؤثر نقص التركيز على تعليم الأطفال ذوي الإعاقة أيضاً على فرص تحقيق الوعد الدولي لتحقيق التعليم الابتدائي للجميع- هدف عالمي ضمن أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. كما أنه يعد حق لكل طفل، بغض النظر عن وجود الإعاقة أو عدمها، في الحصول على تعليم نوعي وجيد. ففي عام 2006 كرست اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التعليم الجامع باعتباره آلية رئيسية لتحقيق الحق في التعليم للأطفال ذوي الإعاقة. ويمكن تعريف التعليم الجامع بأن جميع الأطفال يتعلمون معاً في الفصول الدراسية العامة في بلدانهم أو مجتمعهم، بغض النظر عن

مجموعة مختلفة من القدرات والإعاقات، وبطرق ومواد تدريس وبيئة مدرسية تلبي احتياجات جميع الفتيات والفتيان. ويعد إنشاء نظم التعليم الجامع أمراً أساسياً لتحقيق جودة أفضل في التعليم وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأطفال، وتحسين المعايير التعليمية، والمساعدة على معالجة الجماعات المهمشة الأخرى.

وعلى الرغم من هذا الالتزام، بقيت عملية استبعاد الأطفال ذوي الإعاقات من التعليم النظامي مترسخة، فيما تمتلك أعداد قليلة من البلدان التشريعات والأهداف والسياسات والخطط الوطنية اللازمة للتعليم الجامع للأطفال ذوي الإعاقات. وحتى حين تمتلك الحكومات السياسات أو التشريعات الوطنية، تكون عملية تنفيذ السياسات الملموسة والخطط والاستراتيجيات ضعيفة، في حين يكون التمويل لتقديم التعليم الشامل للجميع قاصراً بصورة يرثى لها. وتعد عملية اعتماد التشريعات المناسبة ووضع السياسات أو خطط عمل الوطنية نقطة انطلاق هامة لتحقيق التعليم الجامع للجميع. وحتى عندما يكون هناك قوانين وسياسات ملائمة يكون التنفيذ في كثير من الأحيان ضعيف جداً، وتكون الموارد المخصصة لتنفيذ الخطط قاصرة بصورة يرثى لها. فعلى الحكومات الوطنية والجهات المانحة توفير القدرات والموارد والقيادة لتنفيذ خطط وطنية طموحة بشأن التعليم الجامع.

كما أن هناك مشكلة كبيرة تواجه عملية إعمال الحق في التعليم للأطفال ذوي الإعاقات، ألا وهي الثغرة الواسعة في البيانات المتوفرة حولهم، الأمر الذي يترك احتياجاتهم التعليمية غير مرئية أمام واضعي السياسات. فمن أجل تحقيق التخطيط والرصد الفعال، على الحكومات إمتلاك بيانات موثوق بها تمكنها من تحديد أهداف جريئة، ولكنها واقعية، ومن ثم قياسها.

وتعد المدارس والفصول الدراسية في جميع أنحاء العالم النامي صعوبة المنال والوصول، حيث لا يتم تكيفها وفقاً لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقات. وتحويل هذه المدارس والفصول الدراسية لأماكن سهلة المنال والوصول للجميع يتطلب الاستثمار في المعدات المناسبة والمواد التعليمية سهلة الوصول، فضلاً عن البنية التحتية. ولضمان وجود ما يكفي من المعلمين المدربين بشكل مناسب للجميع تنطوي أيضاً على استثمارات ضخمة في المعلمين الذين تم إعدادهم والمدربين على نحو كاف، والمعتمدين للتدريس بطرق التعليم الجامع وتغيير الدعم من المتخصصين عند الضرورة.

أخيراً، تشكل المواقف الاجتماعية دافعا قويا لتهميش الأطفال ذوي الإعاقات من وفي التعليم. فالمواقف السلبية تجاه قدرات الأطفال ذوي الإعاقات تحد من فرصة التحاقهم بالمدارس. وحتى عندما يتم تقديم التعليم، فإن الاعتقاد السائد هو أن "المدارس الخاصة" هي الخيار الأفضل. فيجب تعزيز تدابير السياسة العامة مع حملات توعية للجمهور والتي تعالج في كثير من الأحيان المواقف الراسخة نحو المشاريع التعليمية للأطفال ذوي الإعاقات، والتي تعمل في كثير من الأحيان بمثابة حاجز قوي يحول دون حصول للعديد من الأطفال ذوي الإعاقات على التعليم.

حقائق أساسية وإحصاءات من التقرير

الانتشار العالمي للإعاقة

- يواجه المليار ممن شخص يعيشون مع الإعاقة- يشكلون ما يقرب من 15 % من سكان العالم- العديد من الحواجز التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع على قدم المساواة.
- على الصعيد العالمي، فإن 93 مليون طفل- أو 1 من 20 من أولئك الذين تصل أعمارهم إلى 14 سنة من العمر- مصابون بإعاقة متوسطة أو شديدة.
- تختلف البلدان من حيث مستويات الإعاقة، ووفقاً لسياقات مختلفة، فعلى سبيل المثال تعد بنغلاديش موطننا لحوالي 160 مليون نسمة، ويقدر أن 15 % إلى 17 % من السكان يعيشون مع بعض شكل من أشكال الإعاقة. وأشارت دراسة استقصائية أخرى إلى وجود 2.6 مليون طفل من ذوي الإعاقة في بنغلاديش، وتصل هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى 7 %.

مستويات الاستبعاد من التعليم

- الأطفال ذوي الإعاقات لديهم فرصة أكبر بكثير للبقاء خارج المدرسة مقارنة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقات. وفي بعض البلدان، تضاعف الإعاقة من فرصة عدم التحاق الطفل بالمدرسة.
- ففي ملاوي وتنزانيا، على سبيل المثال، تتضاعف احتمالية عدم التحاق الطفل من ذوي الإعاقة بالمدرسة لتصل إلى الضعفين.
- وفي بوركينافاسو، تزيد الإعاقة من مخاطر تعرض الأطفال للبقاء خارج المدرسة بمرتين ونصف. ووفقاً لدراسة أخرى وصلت معدلات الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية في بوركينافاسو في عام 2012 إلى 78 %. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن 16 % فقط من الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية تمكنوا من الوصول إلى التعليم الابتدائي.

- وفي بوليفيا تشير التقديرات إلى أن 95% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6-11 سنوات يلتحقون بالمدرسة، مقارنة مع 38% فقط من الأطفال ذوي الإعاقة - أكثر من ضعف فرصة عدم الالتحاق بالمدرسة.
- وجد تحليل البنك الدولي لبيانات 14 دراسة استقصائية منزلية أن الفجوة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين الأطفال ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة تتراوح من 10 نقطة مئوية في الهند إلى ما يقرب من 60 نقطة مئوية في إندونيسيا. وبالنسبة للتعليم الثانوي، تراوحت من 15 نقطة مئوية في كمبوديا إلى 58 في إندونيسيا.
- وحتى في حال التحاقهم بالمدارس، يظل الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة إلى ترك المدرسة في وقت مبكر. ففي تنزانيا، حقق النصف فقط من الأطفال ذوي الإعاقة الذين التحقوا بالمدرسة الابتدائية مستويات أعلى من التعليم مقارنة مع الأطفال من غير ذوي الإعاقة
- يشكل الأطفال ذوي الإعاقة في كثير من الأحيان الغالبية العظمى ممن هم خارج المدرسة. فعلى سبيل المثال، وفي نيبال، فإن ما يقرب من 6% من الأطفال في سن الدراسة هم خارج المدرسة، من بينهم ما يصل إلى 85% هم من الأطفال ذوي الإعاقة.
- وضع الفتيات من ذوات الإعاقة هو أسوأ من الفتيان ذوي الإعاقة. ففي ملاوي، أظهرت إحدى الدراسات أن عدد الفتيات من ذوات الإعاقة اللواتي لم يلتحقن بالمدارس نهائياً هو أكبر بكثير مقارنة مع الفتيان ذوي الإعاقة. وهذا يترجم إلى انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة للبالغين: على سبيل المثال، تظهر الإحصاءات الوطنية في غانا أن معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين من غير ذوي الإعاقة تصل إلى 70%، وتتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 56% للبالغين من ذوي الإعاقة، وتتنخفض هذه النسبة إلى 47% فقط للنساء من ذوات الإعاقة.
- يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في دراسته المسحية حول الإعاقة، إلى أن أكثر من ثلث الفلسطينيين من ذوي الإعاقة لم يتلق أي نوع من التعليم، وأن 60% من الأطفال ذوي الإعاقة غير مسجلين في التعليم. وتعد الدراسة تسرب 22% من المتسربين إلى الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير أن 53.3% من الأشخاص ذوي الإعاقة أميون.
- وفي إثيوبيا، ووفقاً لوزارة التعليم، فإن أقل من 3% من الأطفال ذوي الإعاقة يتمتعون بإمكانية الوصول وتحصيل التعليم الابتدائي، كما ويتسارع تناقص تحصيل التعليم لدى مع ارتقاء الأطفال في سلم التعليم.

التعليم المقدم للأطفال ذوي الإعاقة

- وفي أوغندا، يتمكن 5% فقط من الأطفال ذوي الإعاقة من الحصول على التعليم ضمن ترتيبات التعليم الجامع في المدارس العادية، في حين أن 10% فقط يحصلون عليه من خلال مدارس "الخاصة" أو منفصلة.
- تعد إيطاليا الدولة الأوروبية الوحيدة التي أدرجت تقريباً جميع التلاميذ ذوي الإعاقة (أكثر من 99%) في المدارس العادية.

السياسات: الالتزامات والتنفيذ والثغرات

- واعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر عام 2013، صادقت 133 دولة من دول الاتحاد الأوروبي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما وقعت 23 دولة أخرى عليها دون مصادقة بعد، وحسب المادة 24 من الاتفاقية فإن الالتزام بالتعليم الجامع هو التزام قانوني.
- من بين 28 دولة مشاركة، التزمت 10 بلدان منها فقط بسياسة ملموسة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة، فيما أوردت 13 بلداً بعض الإشارات إلى الأطفال ذوي الإعاقة ولكن دون تفاصيل أو إستراتيجية، بينما لم تذكر 5 بلدان على الإطلاق الأطفال ذوي الإعاقة.
- تتفق معظم البلدان مبالغ ضئيلة جداً على التعليم الجامع فعلى سبيل المثال، أشار تقييم البنك الدولي عام 2008 أن 1% فقط من الإنفاق في إطار سياسة التعليم للجميع في الهند خصص للتعليم الجامع للأطفال ذوي الإعاقة.
- يفترض في كثير من الأحيان أن تكاليف توفير التعليم الجامع هي باهظة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان لا تكون التكاليف الإضافية مرتفعة كما حسب هذا الافتراض. وعلى سبيل المثال، يمكن وضع تصميم سهل الوصول بتكاليف رخيصة: قدرت إحدى الدراسات أن كلفة تجهيز المباني لتكون سهلة الوصول تمثل أقل من 1% من إجمالي تكاليف البناء. قدر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن متوسط تكلفة وضع الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في مدارس منفصلة أعلى بسبع إلى تسع مرات من تعليمهم في الفصول الدراسية العامة.
- معالجة الوصمة الاجتماعية من خلال التوعية تساعد الأطفال الذين يعانون من الإعاقة على الالتحاق بالمدرسة، نتج عن مشروع مدته ثلاث سنوات ضمن المجتمعات المحرومة قرب مدينة الله أباد، الهند، عن التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس ولأول مرة، ومشاركة أكثر من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنتديات، ودفع المزيد من الناس لجلب أطفالهم ذوي الإعاقة للتعليم وإعادة التأهيل.

- أظهر مسح عام 2007 أجرته الدولية للتعليم أن أعدادا كبيرة من المعلمين قد أعربوا عن قلقهم إزاء قضية التعليم الجامع بسبب نقص التدريب والتطوير المهني، وكذلك المعدات والموارد التعليمية الأخرى. فهذه الأمور تعد أساسية من حيث المساعدة في تدريب ودعم معلمي التعليم الجامع.

وماذا بعد؟

- سيكون التقرير باللغة الإنجليزية متوفرا بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر أي بمناسبة يوم الأمم المتحدة الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وسيتم توزيعه داخليا ضمن أطر الحملة العالمية للتعليم، وخارجها.
- كما سيتم ترجمة المواد ونشرها بشكل مطبوع وعلى شبكة الإنترنت، باللغات الرسمية الخمس للحملة العالمية للتعليم.
- بعد ذلك سيستخدم التقرير كأداة ضغط/لوبي استعدادا لأسبوع العمل العالمي. وسنستخدم هذا التقرير أيضا لصياغة اتصالاتنا العامة وخطط حملتنا.

صفحة الإعاقة على موقع الحملة العالمية للتعليم:

<http://campaignforeducation.org/en/campaigns/education-and-disability>

تحميل التقرير باللغة الإنجليزية:

http://campaignforeducation.org/docs/reports/Equal%20Right,%20Equal%20Opportunity_WEB.pdf